

الأزمة النقدية في العالم الرأسمالي

ان التكامل الرأسمالي الذي أعقب الحرب العالمية الثانية ، أنتج نظاماً مترابطاً ليس فقط عبر الشركات العالمية وإنما كذلك عبر المصارف الدولية ، والتبادل النقدي والأسواق النقدية الخاضعة للسيطرة من خلال اتفاقات بريتون وودز . لكن نجاح هذا النظام هو ذاته الذي قاد في النهاية الى زواله . فتدويل رأس المال ساعد في تطوير نظام للتمويل الدولي . وان النمو السريع في الغرب الرأسمالي (وخصوصاً أوروبا) وتوسع الشركات المتعددة الجنسية في العالم الثالث ، كل ذلك خلق فترة من التوسع المالي الهائل .

وفيما يتعلق بداخل الولايات المتحدة ، أدى ذلك الى انفجار ائتماني ، وخصوصاً بالنسبة للفرد . فالدين الفردي بلغ ٦١٣ بليون دولار في ١٩٧٢ ، وما زال يتابع تزايداً في الوقت الحاضر .

« ان الانحراط في الاقراض والتوسع الزائد في مجالات عمل المصارف » كما يقول سوزي وماجدوف « كانا بالضبط ما كان النظام الرأسمالي بأمر الحاجة اليه لحمايته ولحماية أرباحه . وذلك للتغلب ولو مؤقتاً على تناقضاته ، ولدعم التوسع الامبريالي وحروب الولايات المتحدة » . (منتلي ريفيو ، شباط ١٩٧٥) .

ولقد تمثل التعبير عن ذلك ، على الصعيد الدولي ، في تطورين رئيسيين : المال الاوروبي أو أسواق النقد الأوروبية ، وأزمة الديون التي تعاني منها بلدان العالم الثالث . فسوق النقد الأوروبي تضخم من زهاء سبعة بلايين دولار في ١٩٦٣ إلى ٢٥٠ بليون دولار في ١٩٧٥ ، وما يزال يتابع نموه الكبير بسرعة . هذا النظام الائتماني الجديد يخدم مصالح كل من المصارف والتكتلات الاحتكارية أو الشركات المتعددة الجنسية . فهو يتيح للصفقات المالية أن تأخذ مجراها خارج نطاق التحكم والمراقبة من جانب الحكومات القومية .

بمعنى آخر ، ما حدث هو أن « اللاقومية » أو عملية تدويل رأس المال والنقد ، قد حدثت دون أن تصاحبها أو تقترن بها عملية تدويل للسياسة الحكومية ، وللوكالات والعمليات . هذه الحقيقة ، مضافة الى حقيقة كون الدولار أساساً للنقد الأوروبي ، هما اللتان قادتا الى تدمير تنظيمات بريتون وودز النقدية ، وجعل وكالتها IMF أقل فاعلية في ضبط النظام النقدي الدولي .

وباختصار :

« لقد بدأ النظام النقدي الدولي بالتفتت والانحيار ، بفعل التضخم ، وانتشار المنافسة ، وارتفاع معدلات الفائدة ، وتحول الأنماط التجارية ، وتزايد العجز في التجارة الأمريكية . وان الدولار الأوروبي كان يعدو مسرعاً حول الأسواق النقدية ، وازدادت المضاربات حدة » (جوربون ، ١٩٧٨ ، ص ٣٣) .

وهكذا انهار نظام معدلات التبادل ، الثابت والمستقر ، الذي أنشأته بريتون وودز بين البلدان الرأسمالية المتطورة . وما أن حل العام ١٩٧١ حتى كان الدولار يواجه الضغوط وتهبط قيمته ، ثم خفضت قيمة الدولار مرة أخرى في ١٩٧٣ . وبرز نظام جديد وواقعي لمعدلات التبادل العائم » . هذه التدابير النقدية متقلبة للغاية ، وقابلة للتوسع السريع ، لكنها قابلة